

الامتثال والانحراف: رؤية تحليلية

كوثر إبراهيمي* بلوم محمد

جامعة بسكرة، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2018-02-23

تاريخ القبول: 2018-12-15

تاريخ النشر: 2018-12-31

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية للتوصل إلى فهم أوضح للامتثال من خلال التطرق إلى مفهوم الانحراف الذي يعكس في ظاهره اختلافا جوهريا يتحدد انطلاقا من خصوصيته كمفهوم معاكس للامتثال، وفي حقيقته تكاملا معرفيا وتداخلا مفاهيميا قد ينتج عنه صعوبة في تحديد طبيعة سلوك الفرد من حيث اعتباره امتثالا أو عدم امتثال أو انحراف. وأن عملية الفصل في ذلك تطلبت منا تفسير سلوكيات الفرد وفقا للسياق الذي تتم فيه وطبيعة المعايير التي يتبناها هذا النسق بالمقارنة مع غيره من الأنساق الفرعية أو النسق الكلي. كما أن طبيعة العلاقة بين مختلف هذه الأنساق (انسجام معايير، صراع معايير) تطرح هي الأخرى صعوبة في الحكم على عدم مقبولية سلوك الانحراف عن المعيار أو مقبولية سلوك الامتثال للمعيار. وبذلك فالمقبولية لا تخضع لطبيعة التوجه نحو المعايير الاجتماعية (أي مع أو ضد المعيار)، وإنما تشترط بالضرورة طبيعة المعيار في حد ذاته ونواتج سلوك المتبع له أو المنحرف عنه.

الكلمات المفتاحية: الامتثال؛ الانحراف؛ المعايير الاجتماعية؛ النسق الاجتماعي.

Conformity and Deviant: analytical vision

Kaouthar BRAHIMI*

Mohamed BELLOUM

Biskra University, Algeria

Abstract

The aim of this research paper is to understanding of conformity, through the concept of deviance, which reflects in appearance a substantial difference determined by its particularity as a concept opposed to conformity, and, a complementary cognitive in its reality, and, a conceptual overlap that may lead to difficulty in defining the nature of individual behavior from considering it conform, non conform or deviant; and that the division required from us explaining individual behaviors according to the context in which it occurs and the nature of social standards adopted by that social system in comparison to other sub-systems or to the global system. There is also the relationship between these different systems (harmony or conflict of standards) which raises the difficulty of deciding of the acceptance or not of a behavior conforming or deviating from the standard. Therefore, the acceptance are not dependant on the attitude toward social standards (with or against the standard), but necessarily requires the nature of the standard in itself and the outcomes of the behavior following that standard or deviating from it.

Keywords: Conformity; Deviant; Social standards; Social system

* E. Mail: brahimi895@gmail.com

مقدمة:

إن من أهم مشاكل المجتمع التي تشغل الباحثين الاجتماعيين هو السلوك المنحرف. فاستخدام كلمة منحرف حسبهم هو بنفس المعنى الذي يستخدمون به كلمة غير طبيعي أو شاذ أو سيء التوافق على حد قول كل من (غيث وسعد، 2012)، وهذا الرأي قد يخالفه الباحث في علم النفس الاجتماعي الذي يتبنى وجهة نظر محايدة؛ حيث لا يدرس هذا النمط من السلوك بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه، ناهيك عن الهدف المتوقع تحقيقه للفرد في إطار الجماعات المنتمي إليها. ويضع في اعتباره في مقابل الانحراف كلا من مفهومي الامتثال وعدم الامتثال، فالاتفاق حول مضمون السلوك الطبيعي هو أفضل طريق لوصف الانحراف من خلال مقارنته بالامتثال. ومعنى هذا أن كلا من الانحراف والامتثال ظاهرتان قد تكون ذات بعدين مختلفين لكنها في النهاية تفسر مجسما واحدا؛ ففهم أسباب انحراف الفرد عن الجماعة هو فهم لانجذاب نفس الفرد لجماعة أخرى وخضوعه لها وإتباعه لمعاييرها.

ومن أجل توضيح هذه المفاهيم ووضعها في إطارها الصحيح ضمن رؤية تحليلية نفسية اجتماعية تناولنا بالبحث؛ المعيار الاجتماعي وارتباطه المحوري بكل من سلوكي الامتثال والانحراف، مع التركيز على محددات انحراف الفرد أو امتثاله، التي توضح لنا من خلالها أنواع الانحراف حيث تم مناقشتها في ضوء معايير مقبولة السلوك ما أتاح لنا التعرف على أسس المفاضلة بين الجماعات، التي تم إسقاطها على نمطين من الجماعات الأولية؛ الأسرة، وجماعة الرفاق.

الإشكالية:

إن ما يميز الجماعة ككيان هو كونها تنظيما ينشأ بتلقائية تتحدد في إطاره جملة من الخصائص كتوزيع للمراكز الاجتماعية، وتحديد للأدوار الاجتماعية لكل عضو، وتبلور طرق الاتصال بين الأعضاء....، ولعل أهم خاصية يتميز بها هذا الكيان هو ما يعرف بمعايير الجماعة، التي تشكل بدورها مصدرا مرجعيا يعود إليه الفرد في إصدار أحكامه وتشكيل استجاباته الفكرية والانفعالية والسلوكية. فتصبح بمثابة مرشد اجتماعي يحدد سلوك العضو وفق ما ترتضيه وما تتوقعه جماعته. وهذا ما أكد عليه فستنجر (festinger) من خلال وضعه لعدد من العوامل ذات العلاقة بقيام معايير الجماعة من أهمها؛ وحدة اتجاهات وسلوك الأعضاء، وتناسق آرائهم مما يوحد الجهود لتحقيق أهداف الجماعة.

ونظرا لهذه الوظيفة الهامة والدور الذي قد تلعبه المعايير الاجتماعية ضمن الجماعة، يبذل أعضاء الجماعة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على بعضهم البعض للاستجابة بطريقة تتسجم مع تلك المعايير، ومن بين أكثر أشكال التأثير علنية هو ممارسة الضغط الاجتماعي، الذي يحدث حسب ما أشار إليه (آش، 1952. ورد في: أبو النيل، 2009) من خلال وجود أغلبية معارضة للفرد (حجم الجماعة) ومتفقة (الإجماع) على رأي أو سلوك موحد (وجود معيار معين)، مما يدفع الفرد إلى اختبار صراع من النوع المعرفي بسبب التفاوت الملاحظ بين إدراكه وتفكيره وإدراك وتفكير الآخرين. ونتيجة لهذا الضغط الممارس قد يستجيب الفرد بالامتثال، الذي يحدث حسب ما أشارت (راشوت) (Rashotte, 2007) عندما يعبر الأفراد عن أفكارهم الخاصة أو سلوكياتهم بحيث تتلاءم مع توقعات الآخرين. على الرغم من أنه لا يحمل بالضرورة

هذا الرأي في أن السلوك مناسب، وبالتالي يتحرك الفرد نحو موقف الجماعة كنوع من الالتزام بمعاييرها وكطريقة في الاستجابة للضغوط الممارسة عليه.

وعلى الرغم من أن سلوك الامتثال يعد سلوكا اجتماعيا طبيعيا يشجع على وحدة الجماعة وتماسكها، ويعم من خلاله النظام والهدوء داخلها، عدا ضروريته للنمو النفسي الاجتماعي من خلال أن يحظى الفرد بالقبول والاحترام والتقبل والمشاركة في مختلف الأنشطة. إلا أنه في المقابل قد يشكل سلوكا سلبيا في حال ما إذا مارس الفرد جراه سلوكات غير مقبولة بالنسبة للمجتمع. وعليه حسب هذه الوضعية يصبح امتثال الفرد للجماعة هو بمثابة انحراف عن المجتمع الكلي. وقد يقع الفرد في وضعية معاكسة إن اختار الانحراف أو عدم الامتثال لقرارات الجماعة المتعارضة مع المرجعية الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك إن أخذنا بعين الاعتبار الوضعية التقييمية للسلوك الممتثل أو المنحرف من حيث المقبولية من عدمها سيصعب الجزم بأن كل سلوك منحرف يعد غير مقبول، وكل سلوك ممتثل يعد مقبولا. ومحاولة منا لوضع هذين النمطين من السلوك في إطارهما من حيث المقبولية من عدمها، والفصل في التداخل القائم بينهما كمصطلحين، كان هذا البحث الذي يقدم رؤية تحليلية نفسية اجتماعية انطلاقا من تساؤلات صيغت كالتالي:

- 1- ما مرجعية الحكم على السلوك من حيث كونه امتثالا أو انحرافا؟
- 2- ما هي المحددات التي تحكم انحراف الفرد أو امتثاله؟
- 3- ما هي أسس ومعايير قبول هذين السلوكين أو رفضهما؟
- 4- فيم تتمثل أسس تفضيل الفرد الامتثال لجماعة دون أخرى؟

1- ارتباط المفهوم بالمعيار الاجتماعي:

يقول (جونسون، 1961. ورد في: غيث وسعد، 2012، 89) "أن فكرة الانحراف والامتثال يكون لها معنى من حيث اتصالهما بالحقيقة القائلة أن أعضاء المجتمع يوجهون إلى معايير اجتماعية تكون داخليا جزءا من شخصياتهم".

وبتحليل فكرة جونسون حول الامتثال والانحراف نجد أنه يشير إلى جزئيتين مهمتين؛ الأولى تتعلق بكون الامتثال فعل يتحرى معيارا أو معايير اجتماعية معينة، وبالمثل؛ الانحراف الذي لا يرتبط حسب (كمال، 2012، 13) بشيء من السلوك ذاته، وإنما بعلاقة ذلك السلوك بالمعايير الاجتماعية المستخدمة في التقييم". وهذا ما أكد عليه (ميرتون) في تعريفه للسلوك الانحرافي حيث اعتبره " السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية". والخروج عن مستوى المعيار له درجة تحدد مدى انحراف السلوك، وعليه فالمعيار الملائم للسلوك المنحرف هو هذا القدر من الخروج الذي يتطلب عقابا ينزله المجتمع على الفرد.

إن ارتباط الانحراف بالمعيار الاجتماعي هو المفهوم الأكثر تحديدا وقياسا للانحراف أو الامتثال، وما يؤكد على هذا هو نشأة كلمة الانحراف التي أشار لها (بدوي، 1982. ورد في: كركوش 2011، 10) " كاشتقاق من مجال الرياضيات والإحصاء والمقصود بها التحول عن الاتجاه أو المعيار

والابتعاد عن درجة معينة في مقياس من المقاييس". وارتباط المعيار تحديداً بالجانب الاجتماعي يعود إلى ما تتطوي عليه المجتمعات من تمايز واختلاف وتباين في تقديرها واتفاق أفرادها لما يجب أن يسلك وما يجب أن ينتهي عنه كل فرد، ناهيك عن شموليته فالسلوك المقبول أو غير مقبول لا يتوقف على السلوك الرابط بين الفرد والآخر (السلوك الاجتماعي أو طريقة تفاعل الفرد مع الآخرين) بل يتعداه إلى طريقة تصرف الفرد مع ذاته (أفكار الشخص، طموحاته، أحاسيسه وطريقة تعبيره عليها...). وهذا ما تشير إليه الجزئية الثانية من تعريف جونسون من خلال قوله: "المعايير الاجتماعية تكون داخليا جزء من شخصياتهم"، أي استدخال الفرد للمعيار الاجتماعي وتفاعله معه، فيصبح بذلك المعيار كما أشار (غيث وسعد، 2012، 89)، "جزءاً من الدوافع التي توجه أعضاء الجماعة الإنسانية على الرغم من أن الفرد قد لا يكون شاعراً به كل الوقت أو في أي وقت". وبهذا يكون للمعيار قوة توجيهية للفرد ومرجعية هامة تحدد سلوكه الشخصي والاجتماعي، وتحدد مدى انحرافه ومدى امتثاله. لذلك فتحليل المجتمع حسب (غيث وسعد، 2012، 90) "لا ينبغي فقط على ملاحظة الأفراد وهم يسلكون في الواقع بل كذلك على الطريقة التي يشعر على أساسها الأفراد بما ينبغي عليهم أن يفعلوه وهذا ما يطلق عليه اصطلاح النظام المعياري". وقبل أن تستعرض الباحثة أنواع الانحراف لابد وأن توضح أولاً وبإيجاز موضوع المعايير التي تعتبر الفصيل في وصف السلوك بالامتثال أو الانحراف.

يعرف (معاينة، 2007، 105) المعيار الاجتماعي كتكوين فرضي معناه ميزان أو مقياس أو قاعدة أو إطار مرجعي للخبرة والإدراك الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي النموذجي أو المثالي الذي يتكرر بقبول اجتماعي دون رفض أو اعتراض أو نقد، كما أنه يشكل تعميماً معيارياً فيما يختص بالأنماط السلوكية المتوقعة في أي موضوع يتعلق بالجماعة وأفرادها.

والمعايير الاجتماعية مختلفة عن الأعراف الاجتماعية وفق ما أشار إليه (العتوم، 2008، 68) وإن كان كلاهما مهم للجماعة حيث أن المعايير الاجتماعية مفروضة، وتنظم سلوك الفرد في ظل الجماعة بينما الأعراف الاجتماعية فهي متفق عليها من الجماعة والمجتمع وهي تفضيلية وموجهة لتنظيم سلوك الجماعة ولذلك فهي أكثر قابلية للتغير من المعيار الاجتماعي.

وتختلف الجماعات عن بعضها البعض تبعاً لمدى جمودها أو تحررها في تمسكها بقيمها ومعاييرها فمن الجماعات ما يتصف سلوك أفرادها بالتحرر واليسر. وتقبل الجماعة لهذا النوع من التحرر يساعد على استمرار بقائها لأنها لا تضيق الخناق على أعضائها ولا تلفظ أو تحرم من عضويتها من يتحرر إلى حد ما من قيود قيمها وتقاليدها. ومن الجماعات ما يتصف سلوك أفرادها بالجمود، وهي لذلك لا تقبل أي انحراف مهما كان صغيراً عن الحدود التي توجه بها سلوك الأفراد. وقد يتحول إلى جماعات سرية أو تنظيمات إرهابية. (السيد وعبد الرحمن، 2000، 63).

وعلى العموم فالمعايير الاجتماعية وفق ما أكد (العتوم، 2008، 68) تعمل على تحقيق الأغراض التالية للجماعة:

- أ- تسهل تكيف الجماعة وقدرتها على الاستمرار لأن الجماعة تعاقب كل من يخالف معاييرها.
- ب- تجعل سلوك أعضاء الجماعة قابل للتنبؤ.
- ت- تجنب المجموعة السلوكيات غير المرغوبة.
- ث- تعطي هوية للمجموعة تميزها عن المجموعات الأخرى.
- ج- تحدد مكانة الفرد في الجماعة وذلك بمقدار ما يدافع عنها، ويتمسك بها، ويتخذها أسلوباً لحياته وموجهها لسلوكه. (السيد وعبد الرحمن، 2000، 63).
- ح- يؤدي تبلور وتكوين المعايير الاجتماعية إلى تشابه سلوك أفراد الجماعة وتقارب اتجاهاتهم وتناسق آرائهم مما يوحد الجهود لتحقيق أهداف الجماعة. (رضوان، 2008، 101).
- كما وتتميز المعايير الاجتماعية بعدد من الخصائص منها:
- أ- مكتسبة ومتعلمة من المجتمع.
- ب- تنطبق على جميع أعضاء الجماعة مع اعتبار التباينات حسب الدور والمركز الاجتماعي أحياناً.
- ت- شاملة لجميع جوانب النشاط والعلاقات السائدة داخل الجماعة.
- ث- تُلزم أعضاء الجماعة بمسايرة أنشطتها والالتزام بقراراتها أي أنها مصدر هام من مصادر الضغوط على الأعضاء. لكي يكونوا متماثلين أو متشابهين، أو يكون هناك وحدة في استجاباتهم. (العتوم، 2008، 69).
- ج- تكافئ الجماعة على الالتزام بها وتعاقب على عدم الالتزام بها (ولي والمطوع، 2004، 109).
- ح- المعايير الاجتماعية ليست متساوية من حيث مركزيتها وأهميتها فهناك معايير يعتمد عليها بقاء الجماعة وهذه لها درجة منخفضة من المرونة، وهناك معايير طرفية أو هامشية لها درجة عالية من المرونة. وهذا ما أطلق عليه مظفر شريف حيز القبول والذي يشير إلى الفروق التي تحدد درجة تقبل الجماعة لمخالفة العضو لمعاييرها، فقد تتسامح الجماعة في مخالفة العضو لبعض معاييرها بدرجة ما، بينما لا تسمح بذلك في حالات أخرى (عبد الله وخليفة، 2001، 181).
- وقد أضاف (عبد الله وخليفة، 2001، 182) العديد من العوامل التي تؤثر في المعايير الاجتماعية إيجاباً أو سلباً، فمن العوامل الإيجابية التي تزيد المعايير قوة: جاذبية الجماعة من حيث مكانتها وأهدافها وحاجة الفرد لصور دقيقة لعالمه الخارجي والمتمثل في إدراك رأي الجماعة، وتأثير رأي الأغلبية والذي يمثل له الفرد والانصياع لضغوط الاجتماعية، حيث يخضع الفرد لنوع من العقاب إذا هو انحرف عن هذه المعايير.
- أما فيما يتعلق بأسباب ضعف الالتزام بالمعايير الجماعية فمنها الاختلاف في سمات الشخصية حيث الانحراف وعدم الإذعان للقواعد والمعايير نظراً لعدم الاقتناع الداخلي بها (مستوى الاستقلالية مرتفع). كذلك من العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن معايير الجماعة الاختلاف في قوة الضغوط الموجهة إلى مختلف الأفراد، فقد يتعرض فرد في الجماعة لضغوط أكثر مما يتعرض له غيره من الأفراد.

2- محددات انحراف الفرد أو امتثاله:

وبالنظر إلى أسباب عدم تقيد الفرد بالمعايير، نلاحظ أنه على الرغم من قوة المعيار التوجيهية والضابطة إلا أنها تضعف أمام قوة استقلالية الفرد ورفضه لمعيار الجماعة. لذلك فعلى الرغم من أنه يصعب تحديد جميع العوامل التي تتحكم في امتثال الفرد أو انحرافه إلا أنه يمكن أن نستنتج بعضاً منها من خلال هذا العنصر، والتي يمكن أن نقترحها في المعادلة التالية:

$$\text{الامتثال/الانحراف} = \text{قوة الجماعة} \times \text{قوة المعيار} \times \text{قوة استقلالية}$$

حيث أن قوة الجماعة تتحدد من خلال حجمها ومدى جاذبيتها للعضو ووضوح أهدافها وتحديد أدوارها ومكافآتها وعقوباتها. أما قوة المعيار فتتحدد من خلال وضوحها و مرونتها وإشباعاتها لحاجات الأفراد ودرجة ضغوطها على الرافضين لها. وبخصوص الاستقلالية للفرد فتتحدد قوتها انطلاقاً بمدى اقتناع الفرد والثبات على قناعاته ومدى الخضوع للضغوط.

ويمكن أن نستدل بأمثلة توضح هذه المعادلة، ففي حال كانت الجزاءات شديدة ولكن القائمين على تنفيذها من الجماعة، لا ينفذونها بدقة (ضعف الرقابة والضبط الاجتماعي) يؤدي ذلك إلى عدم التقيد بالمعيار من قبل العضو، ما يجعل الجماعة في حالة ضعف أمام أفرادها، والأمر نفسه ينطبق في حال كان المعيار غير واضح فينتج عنه بلبلة في أفكار واتجاهات المجموعة، أما أن تميز الفرد بضعف في استقلالية آرائه وقناعاته أو عدم الصمود أمام جزاءات الانحراف كان الامتثال للمعيار والجماعة التي حددت المعيار هو الأقوى ظهوراً. وعلى العموم يمكن أن نميز وظيفياً بين نوعين من الانحراف انطلاقاً من المعادلة، على الرغم أنه يصعب في المواقف الاجتماعية الفصل بين أي النمطين كان سبباً في السلوك الانحرافي نظراً لتفاعل العوامل المختلفة كما تم توضيحها في المعادلة:

3- أنواع الانحراف: حيث أشارت (كركوش، 21، 2011-22) إلى الأنماط الانحرافية التالية:

☞ **الانحراف الفردي:** وهو الذي يكون مرتبطاً بخصائص فردية للشخص ذاته، أي أن السمات الشخصية بغض النظر عن المواقف أو العوامل الاجتماعية تكون المؤثر الرئيسي في هذا النوع من الانحراف. وقد يدخل العامل البيولوجي أو الوراثي في تفسيره أو تفاعل الخصائص الوراثية مع المؤثرات الثقافية الاجتماعية للفرد.

☞ **الانحراف الموقفي:** والانحراف في هذه الحالة يمكن أن يفسر باعتباره وظيفة لوطأة القوى العاملة في الموقف الخارجي عن الفرد. أي أن الموقف هو عامل ضغط بالدرجة الأولى في أحداث السلوك الانحرافي.

وعند الأخذ بعين الاعتبار الإطار الذي يحدث فيه الانحراف باعتباره عدم تقيد بالمعايير، يتشكل لنا نمطاً ثالثاً يعرف بالانحراف المنظم، فكما نعلم أن الفرد يعيش في إطار جماعات مختلفة ضمن المجتمع الواحد. فلو اعتبرنا الفرد وفق "النظرية النسقية نسقاً كاملاً في حد ذاته والذي يوجد بدوره داخل أنساق أخرى



ممتدة بمعنى أن المجتمع هو النسق الأكبر الذي يندرج ضمنه أنساق فرعية (جماعة الرفاق الأسرة، الفرد)، وكل نسق فرعي هو نسق في حد ذاته مستوعب للنسق الفرعي التالي". (كركوش، 2011، 71-77)

وعليه يكون لكل نسق معايير الخاصة قد تعبر عن معايير المجتمع الكلي أو تعارض تلك المعايير، أي يمكن للفرد أن ينفث أكثر

على نسق دون غيره فيؤيد أو يتبنى معايير جماعة ما، في الأصل هي متعارضة مع معايير المجتمع ككل. وبالتالي نطلق عليه ممثل للجماعة وفي نفس الوقت منحرف عن المجتمع. وهذا الذي يجسده الانحراف المنظم الذي يعتبر حسب (رمضان، 2011)، ويؤيده في ذلك كل من (غيث وسعد، 2012) و(كركوش، 2011) " ثقافة فرعية أو نسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى. وهذا النوع من التنظيم يظهر لدى الجماعات التي تمارس حياة إنحرافية تامة كالعصابات وغيرها". لكن الملاحظ على هذا التعريف هو اعتبار الانحراف ينحصر على الجانب السلبي، أي تفسيره من منطلق الاعتداء على معايير المجتمع، وهذه وجهة النظر تتطابق مع ما أوضحه (الساعاتي، 1984. ورد في: كركوش، 2011، 9) عن مصطلح الانحراف الذي يعود في جذوره إلى الأصل الروماني اشتقاقاً من الكلمة اللاتينية (Delictum) المقصود بها الخيبة والإهمال وعدم أداء الواجب، وهي بذلك تعبر عن كافة الأفعال غير المتوافقة بدءاً من الاعوجاج الخلقي إلى ارتكاب الجرائم البسيطة أو الخطيرة".

4- معايير مقبولة السلوك:

وبالأخذ بعين الاعتبار مسألة كون هل كل انحراف عن معايير المجتمع هو غير مقبول أو سلبي؟ أي؛ لو كان الفرد ينشط في إطار جماعة تتبنى معايير تخالف معايير المجتمع، لكنها في نفس الوقت تخدم المجتمع كجماعات الأقلية التي تعترض على بعض معايير المجتمع التعسفية في حقها والموضوعة من قبل الأغلبية. فقد ينظر إلى نشاط هذه الجماعات من قبل المجتمع على أنه معارض وسلبي ويهدد كيانه على الرغم أنه في حقيقة الأمر هو نشاط يسعى لتحقيق التكامل والانسجام بين مختلف شرائح المجتمع على تباين ثقافتهم الفرعية. وبالتالي من غير المنطقي ربط مصطلح الانحراف بكل ما هو سلبي واعتبار كل خروج عن معايير المجتمع هو تهديد لبنائه وكيونته. وهذا ما أكد عليه (ميرتون) الذي اعتبر مفهوم الانحراف مقسم إلى نمطين من السلوك؛ غير الممتثل (Nonconforming Behavior)، والسلوك المنحرف (Deviant Behavior) حيث فرق بينهما انطلاقاً من عدد من الأسس:

- أ- أن الأفراد غير الممتثلين عادة ما تتخذ معارضتهم صفة العلانية على حين المنحرفين الذين يحاولون إخفاء انحرافاتهم مثل: إظهار المعارض السياسي مخالفته للنظام السياسي علنا على عكس مرتكب الجرائم.
- ب- بينما يمثل سلوك غير الممتثل تحديا لشرعية المعايير الاجتماعية التي يرفضها فإنه على العكس من ذلك ينتهك المنحرفون المعايير التي يعترفون بها. فالمنحرف قد يحاول تبرير سلوكه، ولكنه لا يجادل في أن السرقة انحراف والقتل خطيئة.
- ت- يسعى غير الممتثل إلى تحقيق هدف تغيير المعايير الاجتماعية القائمة وإحلال معايير أخرى يرون أنها أفضل من المعايير القائمة في حين أن المنحرف لا يشغله سوى كيفية الهروب من العقوبات المرتبطة بالمعايير الاجتماعية القائمة بالفعل.
- ث- لا يسعى غير الممتثل إلى تحقيق مكاسب شخصية بينما يسعى المنحرف إلى ذلك.
- ج- يسعى غير الممتثل لتحقيق العدالة في الواقع الاجتماعي من خلال محاولة تغيير البناء الاجتماعي، لكن المنحرف ليس لديه شيء جديد يقدمه، حيث أنه يسعى للتعبير عن مصالحه الخاصة، وإشباع احتياجاته الشخصية (الخواجة، 2011، 19-20)
- ح- المنحرف يهرب عادة من عقوبات المعايير السائدة دون طرح بدائل لها ويخاف من طائلة القانون والوصم الاجتماعي على نقيض غير الممتثل الذي ترتفع معنوياته عندما يواجه العقوبات ويميل نحو التصعيد (عمر، 174، 2005).

وعلى العموم فالملاحظ لتحليل (ميرتون) لنمطي السلوك المنحرف وغير الممتثل يجد أن الأول يقع في الإطار السلبي وغير المقبول في حين الثاني هو ايجابي وبناء ، وبين الانحراف والامتثال يقع عدم الامتثال كحلقة وسيطية رابطة بينهما. لكن لو عدنا إلى فكرة النسق الذي يحدث في إطاره أحد السلوكات (الامتثال، عدم الامتثال، أو الانحراف) لطرحنا التساؤل التالي: داخل أي نسق تتم تلك السلوكات، وهل هذا النسق مؤيد في معايير أو معارض أو محايد للأنساق الفرعية الأخرى وللنسق الكلي؟

إذن خصوصية النسق كبناء اجتماعي له معايير التي تحكمه لها من الأهمية في تحديد ايجابية السلوك من عدمه أو مقبولية السلوك من عدمه، وبالتالي من الصعب الحكم على أن كل انحراف من حيث كونه غير مقبول، ونفس القاعدة تنطبق على الامتثال للمعايير؛ فليس كل امتثال مقبول أو عدم الامتثال للمعايير. وهذا الذي أكد عليه (زغير وصالح، 2010، 18) في قولهما: "... لا يكفي أن نصف السلوك كونه منحرفا بمجرد أن هذا السلوك يمثل الخروج عن بعض المستويات والمعايير الاجتماعية" ، إذن فالفصل في مقبولية السلوك من عدمه يرجع إلى عدة اعتبارات إحداها تتعلق بمعيار الجماعة في حد ذاته والأخرى تتعلق بطبيعة سلوك الفرد؛ ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

✍ **مقبولية المعيار المتبنى:** والتي تتحدد من خلال كون المعيار يسعى لأهداف تخدم المجتمع والفرد من عدمها، وتقرب بين مختلف الأنساق الفرعية لغايات نبيلة أو عكس ذلك. هذا بغض النظر عن أي نسق يصدر هذا المعيار. ولتوضيح هذه النقطة نأخذ على سبيل المثال اضطراب انحراف

المعارضة عند الطفل الذي أشار له (العيسوي، 95، 2011-96) والذي يتشكل من خلال تبني الطفل لمعايير أسرة تشجع على الانحراف السلوكي، فالطفل في هذه الحال يرى أن هذه المعايير مقبولة على الرغم من أنها تتعارض مع المجتمع وأفراده، فينمو الطفل على هدر للقواعد ومن ذلك الضرب والهجوم والاعتداء والقسوة والسرقة ويهدر حقوق الآخرين، أو القواعد المرتبطة بعمره. إذن فمن غير المعقول أن نصف سلوك هذا الطفل بالمقبولية رغم أنه نابع من معايير أسرية، والسبب ما ينجر عن هذا المعيار الأسري المتبنى من سلوكيات مزعجة ومهددة للمجتمع وقواعده.

✍ **الأهداف من ممارسة السلوك (المنحرف أو الممتثل):** نتناول هذه النقطة في إطار نظرية الفعل الاجتماعي السوسيلوجية والتي تركز على أن الفرد كفاعل يقوم بالفعل الاجتماعي لغرض معين في إطار سياق معين، أي أنه من الضروري حسب ما أشار (جامع، 2010، 183) معرفة هدف وقصد الفرد الفاعل ونيته عند قيامه بسلوك معين. فالسلوكيات الممارسة بقصد المساس بالنظام العام أو أمن الأفراد والجماعات لا مجال لمقبوليتها، وهي كما أوضحها (الحديشي، 1995). ورد في: (جامع، 2010، 183) في تصنيفه للانحرافات على المستوى الاجتماعي؛ من انحرافات ضد الدين كالردة والتعامل الربوي، وانحراف ضد الأسرة كالخيانة الزوجية، وانحراف ضد الأفراد كالقتل والاعتصاب وانحراف ضد الممتلكات كالحرق، السرقة، وانحراف ضد أمن المجتمع كالإرهاب وانحراف ضد المصادر الحيوية في المجتمع كتخريب البيئة.

وبالرغم من أهمية القصد إلا أنه يعد غير كافي، لأن الأثر الذي يحدثه السلوك قد يختلف فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون قصد المختلس طيباً، أما نتيجة سلوكه في الواقع الموضوعي ذات أثر سيء، لذا وجب الأخذ بعين الاعتبار النقطة الموالية.

✍ **مدى خطورة السلوك المنحرف:** وهو الذي أشار إليه (لوبلان وفريشات) (Leblanc & Frechette, 1989) الذين تناولوا مسألة الخطورة كأحد السيوريتين المحفزتين للنشاط الانحرافي، في حين نجد (الشتا، 1999) أنه قسم الخطورة إلى درجات من البسيط ومتوسط إلى الخطير. (كركوش 2011 16-18)، وحسب درجة الضرر ميزت كذلك (زرارة، 2014، 161-162) بين المنحرفين الحقيقيين وشبه المنحرفين والمعرضون لخطر الانحراف. حيث أشارت إلى أن الشخص الشبه منحرف هو من يقوم بسلوكيات ذات خطورة بسيطة كتحطيم زجاج سيارة أو إتلاف سيارة على غرار المنحرف الحقيقي فسلوكاته ذات خطر كبير وضرر بالغ على المجتمع كسلوك العصابات أو الجماعات الارهابية أو القتل والاعتصاب في حين يقع المعرض لخطر الانحراف موقع الوسط من حيث الخطورة والضرر وهم عادة من يأتون بسلوكات غير مقبولة لكن يتسامح معها المجتمع إلى حد ما كالسرقة داخل المنزل، أو الهروب من البيت أو شرب الخمر.

✍ **الوعي بوجود سلوك مشكل:** إضافة للنقاط السابقة التي تتضمن كون المعيار في حد ذاته غير مقبول، والقصد و السلوك الناتج عنه مهدد. فلا بد أن يتوفر شعور وإدراك الفرد في اعتبار السلوك الناتج كمشكلة؛ فعد الناس الفقر انه قدر محتوم وفق ما أشار له (عمر، 2005، 84-87) فلا يعد مشكلة لهؤلاء الناس، أي أن التحديد الذاتي منعدم وإدراكهم بأن إحدى قيمهم قد انتهكت غير موجود.

وبالرغم من أن هذا الاعتبار يخضع للمصلحة الذاتية والمستوى الثقافي والموقف الاجتماعي، وبالتالي يختلف من جماعة اجتماعية لأخرى، فلا يمكن اعتباره معياراً مكتملاً أن لم يكن مشتركاً لعدد كبير من الأفراد. والحجم العددي حسب ما ذكره (الخواجة، 2011، 21-22) هو الذي يحدد ما هو حسن وما هو سيء، وعليه فما يراه عدد أصغر من الناس لا يمثل سوى مشكلة ثانوية. وهذا ما أكد عليه (كلينارد، ورد في: غيث وسعد، 2012، 22) فبعض الجرائم مثل الخطف وهتك العرض والقتل والسرقة تعتبر من الجرائم الواضحة التي تخلق شعوراً قوياً بعدم الرضا في المجتمع. وهناك مخالفات مثل الإجهاض والخيانة والسرقات البسيطة أقل وضوحاً من الناحية الاجتماعية، ولهذا فمن أجل أن يثير الانحراف رد فعل في المجتمع يجب أن يكون له حد أدنى من الوضوح وأن يوصف بأنه انحراف.

وفي الواقع وإن كان الرأي العام ضروري كمصدر للمعرفة الاجتماعية فقد يكون مضللاً خاصة مع وجود عديد الإشكالات السلوكية التي قد لا يعتبرها عامة المجتمع تشكل أخطاراً أو تهديداً في الأساس. وهنا يأتي دور المعرفة العلمية التي تهتم بالمواقف الاجتماعية المدركة وغير المدركة. فدراسة المشكلة في بدايتها وقبل أن تتحول إلى ظاهرة علنية يطلب العامة معالجتها هي مهمة الباحث. (الخواجة، 2011، 21-22)

استمرارية وشدة السلوك المنحرف: وهنا يتم التمييز بين ثلاث أنواع من الانحراف؛ الانحراف الأولي الذي يعتبر سلوكاً انتقالياً مؤقتاً مرتبطاً بمرحلة المراهقة، والانحراف المرضي والمرتبط بالمشكلات العائلية أو الشخصية، والانحراف الهامشي والمرتبط بالجماعات المهمشة في بعض المناطق. (كركوش، 2011، 16-18).

إذن من خلال ما تقدم يتضح أن احتمالية قبول أو رفض السلوك الامتثالي أو غير الامتثالي مسألة مرتبطة ببعدي الجماعة ومعاييرها من جهة والفرد وسلوكه من جهة أخرى وهذين البعدين لا نستطيع الفصل فيهما عن الموقف الذي يحدث فيه السلوك فمن الصعب تحديد خطأ السلوك من عدمه بعيداً عن الموقف الذي يحدث فيه، نظراً لكونه الإطار الذي يحدث فيه التفاعل بين الجماعة والفرد ويحدد سلوك الفرد من حيث الإتيان أو عدم الإتيان لقرارات الجماعة. وبذلك يكون سلوك الفرد الامتثالي مقبولاً في مواقف معينة تربطه بجماعة الرفاق مثلاً وغير مقبول في مواقف أخرى مع الجماعة ذاتها.

وعلى العموم أن تحققت المقبولية للسلوك وفقاً لشروطها كانت الاستجابة الامتثالية حكماً عقلياً لمن لا يملك القدر الكافي من المعلومات ويعتمد على الآخرين للمساعدة في اتخاذ القرار. كما أن الانشقاق حسب (مكلفين وغروس، 2002، 24) قد يعكس صفو الجماعة، والامتثال قد يحافظ على انسجامها، ويساعد وفق (العيسوي، 2006، 118) في اندماج الفرد مع الجماعة، وتوحيده وإياها، وتكيفه مع المجتمع، وقبول المجتمع له، ومن ثم شعوره بالانتماء إلى المجتمع وأنه يشبه الآخرين وأنه ليس مطروداً أو منبوذاً أو معزولاً عن الجماعة.

وقد لخص (Cialdini and Goldstein, 2004, 591) وظائف الامتثال في ثلاث نقاط:

1- التحفيز لتشكيل إدراكات دقيقة عن الواقع واستجابات وفقا لذلك.

2- الحفاظ على علاقات اجتماعية ذات مغزى.

3- الحفاظ على مفهوم ذاتي مناسب.

وهذا الذي يؤيده (Kuntz and Gunderson, without date, 233) من حيث أنه يمكن أن يؤدي وظيفة هامة؛ فهو ضروري (إلى حد ما على الأقل) لاستمرار الحياة الاجتماعية، لأنه يعمل على تسليس آليات التفاعل الاجتماعي، والتنبؤ بردود أفعال الآخرين، فعلى سبيل المثال، عدم صياح أحدهم في المكتبة أو التوقف عند إشارات التوقف هي أمثلة للامتثال الإيجابي.

أما أن لم تتحقق المقبولية يحمل الامتثال بذلك مدلولاً سلبياً، وهو ماركز عليه البحث المخبري في الغالب، من خلال ما يسميه (ملغرام. ورد في: مكلفين و غروس، 2002، 24): "بالجماعة المتآمرة" التي "تحدد استجابة الفرد، وتقيدها وتشوهها". ونتيجة لذلك تم الأخذ بافتراض ضمني من قبل العديد من الدراسات مفاده أن "الاستقلال" حسن وأن "الامتثال" سيء، وهو حكم قيمي أفصح عنه (Asch, 1955, 5) في قوله: "الحياة في المجتمع تتطلب إجماعاً كشرط لا غنى عنه. لكن الإجماع لكي يكون منتجاً، يتطلب بأن يساهم كل فرد بشكل مستقل خارج تجربته وبصيرته. وعندما يقع الإجماع تحت هيمنة الامتثال، العملية الاجتماعية هي ملوثة وفي نفس الوقت يستسلم الأفراد للقوى التي من وظائفها الإحساس والتفكير باعتمادية".

إذن فالضغط الذي قد تمارسه الجماعة لإخضاع الفرد وإجباره على الامتثال على حد قول (إسماعيل، 2010، 473) قد يؤثر على قدرة ذلك الفرد على التعبير عن رأيه أو إصدار أحكامه. وما يترتب عن هذا الإلتحاق قد يكون بالغ الخطورة لانعكاسه على جوانب أخرى من حياة الفرد خاصة ما تعلق منها بعلاقاته الاجتماعية التي تربطه بجماعات تمثل أنساقاً قد تختلف وتتصادم في عديد الجزئيات. وعلى سبيل المثال لو أسقطنا هذا على كل من جماعة الرفاق وأسرّة الطفل كجماعتين أوليتين لهما درجات من التأثير على سلوك الطفل. ففي حال كان هناك انسجاماً في معايير الجماعتين فالطفل لن يواجه صعوبات لا في الامتثال لرفاقه ولا في طاعة أسرته، لكن الأشكال في حال تعارضت المعايير التي تولد توتراً علائقياً عند الطفل لابد وأن ينتهي بحل تفضيلي لمعيار أحد الجماعتين. وهذا ما نحاول مناقشته في العنصر الموالي:

5- أسس المفاضلة بين الجماعات: (الرفاق والأسرة أنموذجاً)

يشير (إسماعيل، 2010، 483) إلى أنه بالرغم من وجود قدر من التأثير من ناحية الرفاق والذي قد يتعارض مع تأثير الكبار إلا أنه بالنسبة لمعظم الأطفال، فإن الصراع لا يكون بالحدة التي يصعب معها توجيه الطفل. ذلك أن معايير الكبار بالنسبة لسلوك الأطفال تسمح بتكوين جماعات من الأطفال بل إن أغلبية الآباء قد يساوره القلق إذا ما رأى طفله منزلاً عن بقية الأطفال.

وحتى إذا ما بدا هناك من تعارض بين معايير الكبار ومعايير الرفاق فإن مثل هذا التعارض قد يكون ظاهرياً وليس حقيقياً. ذلك لأن معايير الوالدين في هذه المرحلة تتعلق بالحماية الزائدة للطفل كعدم

ركوب الدراجة، وبالتالي نعت الطفل من قبل رفاقه بصفات الجبن والخوف قد تجعل منه رافضا لمعيار والديه الذي لا يعد ذا قيمة كبيرة، وبالتالي هذا الرفض لا يسبب علاقة متوترة بين الوالدين والطفل. على أن الطفل الممتثل لقرارات رفاقه باستمرار في كل أنماط السلوك هو ما قد يشكل إشكالا حقيقيا.

وعلى العموم فالشيء المميز في مرحلة الطفولة فهو غلبة صحبة الوالدين على الرفاق، ليحدث التحول التدريجي فيما بين الثانية عشرة والثمانية عشرة أين تصبح جماعة الرفاق أكثر جاذبية من الوالدين الذين تقل أهميتهم تدريجيا من هذه الناحية، وتتغير مفاهيم المراهق عن الصداقة التي كانت في وقت طفولته تمثل نوعا من الزمالة القائمة على أساس الاشتراك في نشاطات معينة، مع قليل من التبادل العاطفي وقليل من الصراع، لتتضمن في فترة المراهقة عملية تفاعل انفعالي حاد وأحيانا ما يصل هذا التفاعل إلى نوع من الصراع. ولكن رغم كل هذا فالمراهق لا يغترب عن أسرته إذا ما تعارضت آراء جماعته مع آراء أسرته. فقد وجد (كورتيس) (Curtis,1975) أن أحكام المراهقين على والديهم تكون أكثر ايجابية في المرحلة الأخيرة للمراهقة، كذلك وجدت (لاسنى) (Lasseigne,1975, 600) أنه بالرغم من تأثير رأي الرفاق قد زاد بشكل واضح في الأحكام الخلقية للمراهق في العشر سنوات الأخيرة، إلا أنه لم يصاحب ذلك انخفاض في تأثير الكبار عليه، بل على العكس يبدو أن تأثير الكبار قد زاد في نواح أخرى.

وهذا قد يتفق إلى حد ما مع ما بينه (إبراهيم، 2009، 198)، إلا أنه يؤكد في المقابل على أن جماعة الرفاق المتشكلة في الطفولة لها تأثير يترك أثاره على مراحل العمر المتأخرة، والطفل في مراحله النمائية يبدأ بالابتعاد التدريجي عن أسرته والانتماء أكثر إلى الرفاق خصوصا مع قضاء الطفل وقتا طويلا سواء داخل أو خارج المدرسة أو الرفاق الذين يختارهم من جيرانهم المقربين، خاصة مع انخفاض كثافة الروابط القرابية حسب تأكيد (ليلة، 2006، 53-59) التي تربط الأسرة الحضرية النووية بسياقها القرابي المحيط، لتلعب الحيرة دورا بالغا وبديلا حيث تصبح العلاقة بالجيران في قوة العلاقات القرابية أحيانا، ويضيف في ذلك ليلة إلى أن مرحلة الطفولة تمثل مرحلة مستترة لأن ظاهرها يشير إلى فترة آمنة قليلة المشاكل، إلا أنه على الصعيد الاجتماعي يتحرك الطفل نحو الاستقلال بذاته بعيدا عن الوالدين والاستعانة بالغير فيما يخص نشاطاته فيوسع علاقاته الصداقية ومعارفه ليخرج من عالمه الضيق (عالم الأسرة) إلى عالم أوسع منه وهو عالم جماعة الرفاق. (ليلة، 2006، 233)، وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على قوة جماعة الرفاق في مرحلة الطفولة التي يمتد تأثيرها لمراحل متقدمة ويتطور الارتباط بها أكثر فأكثر خاصة مع قابلية الطفل للتشكل كإحدى الخواص المميزة لهذه المرحلة، وبالمثل نجد أن (ألف فيرنون إلين) (Vernon Allen,1976. ورد في: قطامي، 2014، 258) يؤكد من خلال كتابه المعنون بالأطفال كمعلمين (Children as Teachers) على أن الرفاق يشكلون مصادر تعليمية كنماذج أقوى في الأثر، والتعلم والفهم من المصادر الأخرى. وكذلك (عامر، 193، 2015) الذي يرى أنه في الغالب ما تتعارض القيم والاتجاهات السائدة بين جماعة الرفاق مع قيم واتجاهات الوالدين، والتي عادة ما تقابل بالرفض من الوالدين لكونها تمثل تهديدا للقيم التي يحافظون عليها، ويتفق معه في ذلك الباحثين (الخولدة ورستم، 2010، 77) في أن الطفل في حالة التعارض بين معايير جماعة الرفاق مع معايير الوالدين، فإنه يختار الامتثال لمعايير الرفاق. وقد

خُصّص (Rowe, 1997 و Farrington, ورد في: زارقة، 2014، 59) من دراسته على عينة بلغت (9678) طفلاً ومراهقاً إلى أن جماعة الأصدقاء تساهم بشكل كبير في مبادرة الطفل نحو السلوك الانحرافي من خلال اللعب وتقليد الأدوار. في حين أشار هيام شاكر خليل (1993) في دراسة أجراها على عينة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-12 سنة إلى أن العمل مع الجماعات نتج عنه تنمية مشاركة الأطفال في الأنشطة والمهارات الثقافية. وتؤيده إلى حد ما في ذلك أمانى البيومي درويش (1995) التي أكدت في بحثها على عينة مكونة من (30) طفلاً مشابهة في العمر المتناول في دراسة خليل؛ أن العمل في الجماعات له علاقة إيجابية مع تنمية السلوك القيادي للطفل (أحمد ومحمد، 2007، 320-321، 392).

إذن رغم تباين التأثير بين الإيجاب والسلب تبقى جماعة الرفاق تلعب دوراً هاماً في حياة الطفل، وقد يكون خطيراً في أحيان كثيرة وذلك في حال إتيان الجماعة التي ينتمي لها الطفل لسلوكات فيها خرق لقواعد السلوك المرعية في المجتمع كالميل لإزعاج الآخرين أو مضايقتهم وعدم الالتزام بالآداب السلوكية العامة. هذه المشكلات التي تبدأ قبل سن المراهقة قد تستمر كما أشار (العيسوي، 90، 2011) وتبقى طوال حياة الفرد، فخبرات الطفولة لها بصمة راسخة في الشخصية عنها في فترة المراهقة لذلك يمكن التنبؤ بالانحراف السلوكي للكبار انطلاقاً من دراسة طفولتهم أكثر من مراهقتهم. وفي هذا السياق تناول العيسوي في موضع آخر عدداً من الدراسات الأمريكية (غير موضح مصدرها) التي تؤكد على أن (48%) من المنحرفين بدأت إعراضهم قبل سن (12) عاماً، و (71%) ظهرت إعراضهم قبل سن السادسة، كما وضح أن حوالي (16%) من مجموع من قبض عليهم في المجتمع الأمريكي لعام (1992) في جرائم عنف وسرقة هم دون سن (18) سنة. كما بينت (كركوش، 106، 2011) عدداً من الإحصاءات التي توصلت لها من وزارة الداخلية ووزارة العدل الجزائرية لسنة (2002)، أن حوالي (980) ذكر و (67) أنثى من أصل (12645) مرتكب لمخالفات هم أقل من (13) سنة، وقد تنوعت مخالفاتهم بين السرقات ضرب وجرح عمدي، التخريب، مساس بالأخلاق، جماعة أشرار، مخدرات، وأخرى. وبالرغم من أنه يصعب الجزم بأن انحراف هؤلاء الأطفال يعود لجماعة الرفاق دون غيرها من العوامل إلا أنها قد تلعب دوراً بارزاً.

إذن يتبين من خلال ما تم طرحه من الخلاف القائم بين الباحثين في مسألة أي الجماعتين الأكثر تأثيراً على الطفل؟ أننا حقيقة لا نستطيع أن نجزم أن لجماعة رفاق الطفل القوة والتأثير الأكبر على الأسرة، تماماً كما لا نقدر على الجزم كذلك أن الرفاق ليس لهم أي تأثير في هذه المرحلة العمرية الهامة من حياة الفرد. على أنه وفق نظرية الأنساق التي أشرنا لها سلفاً، نستطيع أن نفترض تفسيراً منطقياً يستعرض تأثيري الرفاق، فبتطبيق نفس قاعدة النسق على الجماعات التي ينتمي إليها الفرد خلال دورة حياته كجماعة الأسرة، وجماعة الرفاق (نسقين فرعيين)، يظهر لنا معايير خاصة بكل النمطين قد تتفق في بعض منها وقد تتعارض في تحديد ما للمقبول وغير المقبول من السلوك، ما قد يولد لدى الفرد صراعاً معرفياً حول أي المعيارين يتبنى ويقيم سلوكه في إطار المجتمع الكلي (النسق الكلي)، خاصة وأن كلا من جماعة الأسرة وجماعة الرفاق لها من الأهمية والخصوصية بالنسبة للفرد. وفي هذه الحال لابد للفرد أن يقرر ويختار. وهنا يأتي السؤال: على أي أساس يختار الفرد تبني معيار جماعة على أخرى؟

للإجابة على هذا السؤال نعود هنا الى المعادلة المقترحة من قبل الباحثة، والتي ذكرت فيها إن الانحراف/الامتثال يتحدد على عوامل ثلاث؛ قوة الجماعة، قوة المعيار، قوة استقلالية الفرد. فحاصل تفاعل هذه العوامل في كل جماعة هو الذي يحدد أي الطريقين يسلك الفرد، بمعنى لو تميزت جماعة الرفاق بقوة أكبر من حيث بنائها ومعاييرها وضبطها وضغطها مع استجابة الفرد لذلك الضغط حتى وإن لم يكن مقتنعا بمعاييرها. كانت هي الجماعة المسيطرة والمحددة للمعيار الأنسب مقارنة بجماعة الأسرة والعكس صحيح. وقد يتفق هذا مع ما بينه (الخواجة، 2011، 73-74) من اتجاهين يتحكمان في الامتثال داخل الجماعة؛ الأول يرى أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على أدواته المختلفة، أي أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً على الأفراد واصطبغت بالطابع الرادع في أكثر الأحيان، قل الانحراف عن المعايير. أما الاتجاه الثاني فهو ينكر فعالية قوة القهر والإلزام للوصول الى درجة عالية من الامتثال ويرى أن الفعالية النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية ونمط التنشئة من ناحية أخرى لذلك فكلما كانت الجماعة محبة للفرد زادت فعالية وسائلها، وكلما زادت استقلالية الجماعة قلت فرص الانحراف.

لكن ماذا لو تساوت الجماعتين من حيث القوة، فقد يكون الصراع أشد الذي يعيشه الفرد، وعملية المفاضلة بين جماعة دون أخرى قد تخضع بدورها لعدة عوامل نذكر منها:

5-1- المخالطة الفارقة: يشير (سذرلاند Sutherland) إلى أن نسبة تعرض الفرد للأنماط الانحرافية مقارنة بغير الانحرافية هي المحددة لتعلم ذلك الفرد للسلوك الانحرافي. وعموماً المخالطة حسب هذا التصور النظري تحدد الاتجاه الخاص للدوافع والميول سواء بالموافقة أو المخالفة للنظام العام. وفي حال كان ضمن جماعة مخالفة أدى ذلك بالفرد للعيش في صراع ثقافي يدور حول احترام النظام أو انتهاكه. (رمضان، 98، 2011-99).

5-2- التبادل: يشير (العفيفي، 2011، 70) إلى أن الأفراد يتجنبون السلوك المكلف ويتطلعون إلى التعظيم الدائم للفائدة التي لا ترتبط بالضرورة بالعائد المادي، وإنما تتعلق بمصادر معنوية بحتة كالبحث عن القبول الاجتماعي، والاستقلال والأمن، والمساواة، وتجنب الغموض في التفاعل، وهذا المنطلق يتفق مع تقترضه نظرية التفاعل الرمزي الذي يسمى "مفترض الاختيار الرشيد أو العقلاني"، فعندما يواجه الناس ببدائل اختيارية فإنهم يميلون إلى اختيار البديل الأكثر عقلانية على أساس أنه يحقق لهم أقصى المنفعة بأقل التكاليف الممكنة. (جامع، 2010، 184).

5-3- نوع السلوك: يؤكد (إسماعيل، 2010، 602) على أن تأثير الرفاق لا يمتد على كل أنواع السلوك. فالعقائد الدينية والاتجاهات العمق نسبياً تميل إلى أن تعكس وجهة نظر الأسرة أكثر مما تعكس وجهة نظر الرفاق، أما السلوكات التي يتأثر بها الطفل بجماعته هي تلك التي تؤدي إلى الإشباع العاجل مثل التدخين والتغيب عن المدرسة وتعاطي المخدرات، كما أن المواقف التي تتصل بالولاء للجماعة أو تحمل المسؤولية نحوهم أو الشجاعة فان الفرد يميل إلى مخالفة والديه.

5-4- الجماعة الأكثر جاذبية: يقصد بالتجاذب الاتجاه الإيجابي الذي يشعر به الشخص نحو شخص آخر أو لأهداف الجماعة، والمظهر الأساسي للتجاذب هو شعور الفرد بالرغبة في استمرار التفاعل

أو محاولته تهيئة أسباب ذلك، وأهم الخصائص المميزة لهذا التفاعل عن غيره من التفاعلات الاجتماعية هي الاختيارية. ويؤكد شاو (Shaw, 1981) أن الانتماء لجماعات والجاذبية لها ولأنشطتها وأعضائها تتبلور من خلال عدد من العوامل منها:

❖ **التقارب المكاني:** ويشير إلى البعد الفيزيقي بين الأفراد، وهو من العوامل التي ترتبط بالتجاذب بين الأفراد. من خلال كثرة الاتصال والتفاعل كعامل مؤثر في إرساء العلاقات بين الأفراد وتقويتها. ومن أمثلة ذلك ما نجده في العلاقات التي تقوم بين الجيران، وفي قاعات الدرس بين الطلاب. (عبد الله، خليفة، 2001، 159). وهذا لا يعني أن التقارب المكاني يضمن الجاذبية والتقبل بالضرورة دائماً حيث تشير بعض الدراسات أن التقارب القسري، كما يحدث في السجون مثلاً، لا يقود غالباً إلى علاقات التقبل والجاذبية (العتوم، 2008، 66).

❖ **الجاذبية الجسدية:** ويقصد بها مستوى الجمال والوسامة التي يتصف بها أحد الأشخاص. (عبد الله، خليفة، 2001، 158). وقد لا تؤدي بالضرورة إلى تكوين الجماعات منفردة في كل الظروف خاصة إذا كانت الجاذبية الجسمية من طرف واحد فقط أو إذا كانت فترة التفاعل طويلة مما يسمح لتجاوز مرحلة الانطباع السريع بالمقومات الجسدية الجاذبة إلى التركيز على الخصائص والسمات الأخرى للشخص الجذاب.

❖ **التماثل (التشابه بين الأشخاص):** تشير العديد من الدراسات إلى أن التماثل في الخصائص الشخصية والعقلية أو المستويات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية من العوامل التي تسهل عملية التفاعل والتواصل والجاذبية وبالتالي تكوين الجماعات. (العتوم، 2008، 67)، وهذه الخاصية قد تكون لصالح جماعة الرفاق عنها عن الأسرة نظراً لتمييزها بالتقارب العمري والذهني والاجتماعي. (قطامي، 2014، 258) ويحدد (نابير وكershfeld; 1987) (Napier, Gershfeld) عدداً من العوامل المؤثرة في زيادة الجاذبية لعضوية الجماعات وأخرى في تقليل الجاذبية لعضوية الجماعات كما يستعرضها الجدول التالي:

جدول (1) يوضح العوامل المؤثرة في زيادة أو تقليل الجاذبية لعضوية الجماعات

الرقم	العوامل المؤثرة في زيادة الجاذبية لعضوية الجماعات	العوامل المؤثرة في تقليل الجاذبية لعضوية الجماعات
1	فشل المجموعة في حل مشاكلها أو مشاكل أعضائها.	زيادة مكانة الفرد في الجماعة أو اعتقاده بزيادة مكانته.
2	المجموعة وقياداتها تتطلب الكثير من أعضائها (التكلفة أكثر من الثواب).	زيادة التزام الأعضاء بنشاطات الجماعة وإجماعهم على ذلك.
3	وجود أعضاء في المجموعة يتميزون بحب السيطرة أو لديهم سلوكيات غير سارة.	زيادة درجة التفاعل والاتصال بين أعضاء الجماعة.
4	عندما تمنع العضوية للمجموعة من ممارسة سلوكياتهم بحرية خارج المجموعة.	انخفاض عدد أعضاء المجموعة.
5	عندما تتعرض المجموعة إلى التقييم السلبي أو النقد الحاد.	وجود علاقات طيبة وفعالة للمجموعة مع مجموعات أخرى في المجتمع.

6	عندما تكون المجموعة في حالة تنافس فاشل أو غير المتوازن مع مجموعات أخرى أو تدخل في تنافس داخل المجموعة نفسها.	نجاح مجموعة في تحقيق الكثير من أهدافها وأنشطتها.
7	إذا توفرت مجموعات أخرى لديها إمكانية أكبر على تحقيق حاجتنا وأهدافنا	توفر مستويات من القلق والتوتر والرغبة في الابتعاد عن الوحدة.
8	نقد المجموعة الدائم لأعضائها وتوجيه اللوم لهم بعد خبرات من الفشل.	/

(العتوم، 2008، 57-58)

5-5- الجماعة الأكثر قيمة: وهي الجماعة التي تقدم أكثر إشباع للاحتياجات النفسية الاجتماعية ما يجعل منها تحتل لدى الفرد مرتبة أعلى وارتباطاً أقوى بها. وهذا ما يراه (موراي) كما بينت (الدريدي، 2010، 15) في " أن الحاجة هي التي تجعل الفرد يبدل من المواقف غير المشبعة إلى المواقف المشبعة". ما يعني أن الفرد في مقارنته بين الجماعتين من حيث الإشباع سيفضل من توفر له المواقف الأكثر اشباعاً"، وهنا المبدأ نفسه الذي أشار إليه (جوليان روتر) في نظريته للتعلم الاجتماعي المعرفي في جزئية قيمة التعزيز التي تعني درجة تفضيل المرء ورغبته في حصول تعزيز ما، إذا كانت فرص حصول أشكال التعزيز الأخرى البديلة متساوية". (حجاج، 1986، 192). وقيمة التعزيز ترتبط بمدى حاجة الفرد للمعزز، وعليه فالفرد يستجيب بالسلوك الذي تعلم أنه سوف يؤدي إلى أعظم إشباع في موقف معين. والصيغة الأوسع مدى لتصور قيمة التعزيز يطلق عليها اسم قيمة الحاجة، ففي حين تشير قيمة التعزيز إلى تفضيل تعزيز ما على تعزيز آخر، فإن قيمة الحاجة تصف تفضيل مجموعة من أشكال التعزيز المتصلة وظيفياً. والتي يفضل من خلالها الفرد مجموعة من الإشباعات على مجموعة أخرى. وبالنظر كذلك إلى قانون التعميم لإشباع الحاجات النفسية في مواقف مختلفة ضمن الجماعة وحصول الفرد على المعززات ذات القيمة بالنسبة له، يطور الفرد توقعاً عاماً حول مدى إمكانية التحكم في المكافآت التي سيحصل عليها والتي تشكل حاجات محددة ضمن الجماعة من جهة وحول مدى إمكانية الجماعة توفير ما يرغب فيه من جهة أخرى، وبذلك ينتقل اثر القيمة على الجماعة نفسها أي تصبح ذات قيمة كونها مصدراً للإشباع الأكثر قيمة بالنسبة للفرد. وتختلف الحاجات النفسية حسب (الظفيري، 2012، 71) في الشدة من فرد إلى آخر، ولكن يغلب أن تشيع بين جميع الأفراد على اختلاف حضاراتهم، الراشدين منهم والصغار، ولا ترضى هذه الحاجات إلا في إطار اجتماعي. وإن خاصية انتشارها وتنوعها لا تعني بقاءها في حالة جمود، بل تتطور وتنمو في مراحل نمو الفرد المختلفة، الذي قد يكسب حاجات جديدة من خلال الخبرات المختلفة تماماً كما قد يتوقف عن إشباع حاجات قديمة. فالحاجات النفسية من وجهة نظر (القطناني، 2011، 21) تتباين بتباين بيئة الفرد والأعراف والعادات والتشريعات والقوانين، وأيضاً بحسب ظروف الأفراد وأعمارهم، والحاجة التي تكون في مرحلة عمرية ما هامة وحيوية، قد تصبح غير ذلك في مراحل متقدمة. كما أن إشباع الحاجة بما بينه (الظفيري، 2012، 71) لا يعني انتفاءها ولكن يعني تنحيها لكي تنشأ مرة أخرى إذا ما وجدت المواقف أو العوامل المؤدية لها، وقد تتداخل الحاجات أو تتلازم لكي يشبعها نمط

سلوكي واحد أو موقف مشترك من خلال عملية التداخل، أو أن تأخذ ترتيباً هرمياً يعطي لإحداها أسبقية الفاعلية على غيرها، وربما تأخذ العلاقة بينها شكل التبعية عندما تنشأ حاجة ما كهدف مرحلي أو ملحق تابع يمثل إشباعها طريقاً موصلاً لتحقيق هدف أساسي. وهذا ما أكد عليه (موراي). ورد في: القطناني، (2011، 14-25) الذي يرى أن الحاجات لا تعمل بمنعزل عن بعضها البعض وهو يشير لثلاث مصطلحات تنظم علاقة الحاجات (الصراع بين الحاجات التحام الحاجات، تبعية الحاجات). وإذا ظهرت أكثر من حاجة حسب (موراي) في نفس الوقت فالأهمية في الإشباع للحاجات الأساسية. وقد اختلف العلماء في تصنيفهم للحاجات خاصة الأساسية منها نتيجة اختلاف توجهاتهم النظرية؛ فنجد مثلاً نظرية محددات الذات (Self-Determination Theory (SDT) تفترض ثلاث حاجات نفسية أساسية لجميع مراحل نمو الفرد وهي: الحاجة إلى الاستقلالية، والحاجة إلى الانتماء، والحاجة إلى الكفاءة، وإشباع هذه الحاجات يحدد العمليات النمائية، وتبني الفرد لمعايير وقيم وسلوك الجماعة والمجتمع. وإن إشباع أحدها أو اثنين منها لا يكفي، كما أن إشباعها يتطلب وجود حاجات أخرى كالحاجة للحب والمودة، والحاجة للإنجاز، والحاجة للأمن. هذه الأخيرة التي تعد من بين الحاجات الأساسية من وجهة نظر (ماسلو) في هرمه للحاجات على غرار الحاجات النفسية التي تأخذ صفة الاجتماعية والثانوية (الحب والانتماء، تقدير الذات، تحقيق الذات) والتي يرى أنها لا تعمل بشكل منفرد وإنما ضمن الجماعة، كما أنه بالرغم من عدم اتصالها مباشرة بالبقاء إلا إن إشباعها مرغوب به بدرجة أكبر من الحاجات الدنيا (الفيزيولوجية والأمن). هذا على الرغم من أن الأمن النفسي يرتبط هو الآخر بوجود الجماعة سواء الأسرة أو الرفاق أو المجتمع من خلال إحساس الفرد بالراحة والتقبل الاجتماعي، وهو حسب أبراهام (ماسلو) يتضمن الشعور بالانتماء والألفة والمكانة ضمن الجماعة عدا كون الشخص محبوباً وغير مهدد بالقلق أو الخطر أو النبذ. ونفس الشيء ينطبق على الحاجة للتقدير الذي ينظر له ماسلو من اتجاهين؛ الأول من حيث الرغبة في الإنجاز والكفاءة والثقة بالنفس والقدرة على الاعتمادية، والثاني يتضمن الرغبة في الحصول على الأهمية والإعجاب من قبل الآخرين. (الريدي، 2010، 29-39)

أما (هورني) في تصنيفها للحاجات النفسية الاجتماعية فهي ترى أن أهمية الحاجات بالنسبة للفرد تتحدد وفق ثلاث فئات من الأشخاص:

- **تحرك نحو الناس:** ويميل هذا النمط إلى التعاطف والاستحسان ويحتاج لأن يكون محبوباً ومرغوباً ومطلوباً من الآخرين.
- **تحرك ضد الناس:** وهو نمط عدائي يميل لإدراك المواقف من حيث فائدتها له، سواء مالا أو شهرة أو أفكاراً، وإذا توفرت له السلطة فسيستغلها في إلحاق الأذى للآخرين.
- **تحرك بعيداً عن الناس:** وهو النمط المنعزل ويشتمل على الاكتفاء الذاتي والاستقلال وعدم التعرض للهجوم ولا ينغمس مع الآخرين سواء في الحب أو العراك أو التعاون أو الصراع أو التنافس. (أبو أسعد و التخينة، 2014، 7).

أكد (فورسيث) (Forsyth, 1990) أن العضوية في الجماعات تحقق وظائف عديدة للأفراد لأنها تعمل على إشباع الحاجات الآتية:

❖ **حاجات النجاة:** أي أن العضوية في الجماعة تساعد الفرد على تحقيق الحاجات التكيفية مع ظروف الحياة الصعبة وتقلل من الآثار السلبية للحوادث الشخصية المؤلمة. لذلك يلجأ الفرد غالباً إلى أسرته أو أصدقائه المقربين للحصول على الدعم الاجتماعي عندما يتعرض إلى مشكلة من أجل حمايته من حالات التوتر والقلق.

❖ **الحاجات النفسية:** لقد كان (فرويد) من أوائل علماء النفس الذين أكدوا أن الجماعات تشبع الحاجات النفسية للأفراد لذلك فإن الأطفال يجدون في الأسرة وسيلة لإشباع حاجات الانتماء والحماية من الأذى والتقبل الاجتماعي. وفي مرحلة الرشد، يستبدل الراشدون الأسرة بمجموعات أخرى لإشباع نفس الحاجات بالإضافة إلى الحاجات الأخرى الخاصة بالراشدين. وقد ذكر (فورسيث) (Forsyth, 1990) عدة حاجات نفسية يجب تحقيقها من خلال العضوية للجماعات بالنسبة للراشدين وهي:

☞ الحاجة إلى الانتماء

☞ الحاجة إلى القوة

☞ الحاجة إلى تقبل الآخرين

☞ الحاجة إلى الضبط الذاتي

☞ الحاجة إلى التعاطف من الآخرين.

❖ **الحاجة إلى المعرفة والمعلومات:** إن العضوية إلى الجماعات تزودنا بالمعرفة والمعلومات التي تساعد على اكتساب المعايير الموضوعية للحكم على اتجاهاتنا وقيمنا ومعتقداتنا الخاصة. ولهذا يؤكد فستنجر (Festinger) على أننا نحاول دائماً أن نقارن بين وجهات نظرنا الخاصة مع وجهات نظر الآخرين لمعرفة مدى دقتها أو تقبلها من الآخرين وهي ما أسماها بالمقارنة الاجتماعية. كذلك فإننا نفضل دائماً عمل مقارنات اجتماعية تساعدنا على الاطمئنان حول معتقداتنا وآرائنا أكثر من محاولتنا التوصل إلى معتقدات وآراء صحيحة ودقيقة. وهذا ما يفسر قبول المجموعة لعضو جديد يماثلها في الاتجاهات والمعتقدات ويؤكد قبولها بدلاً من قبول شخص يخالفها في ذلك ويتحدى ما لديها من أفكار ومعتقدات.

كذلك فإنه من خلال الانتماء للجماعات، تتحدد هوية الفرد ويحقق ذاته لأن هذه الجماعات نفسية واجتماعية نمائية على درجة من الأهمية في مراحل معينة من عمر الإنسان كما هو الحال في فترة البلوغ والمراهقة كما أكد اركسون في نظريته حول النمو النفسي-اجتماعي. (العتوم، 2008، 69).

وما قد نختتم به هذا العنصر هو من خلال إشارة للكاتب (إسماعيل، 2010، 602-603) إلى أهمية نوع الاهتمام الذي يتلقاه الطفل من الجماعة كحاجة نفسية تحدد توجه الطفل نحو رفاقه أو والديه حيث أن الطفل الذي يقابل بالإهمال السلبي من قبل الوالدين هو الأكثر ميلاً لرفاقه عن الطفل الذي يقابل بالاهتمام والرعاية الإيجابية لذلك يقول (بكسن نستين) (Bixenstine, 1976): "إن الزيادة الملحوظة في عدد الصغار الذين ينضمون إلى الجماعات التي تقوم بالسلوك المضاد للمجتمع لا تفسر على أساس أنه تقدم في ولاء لجماعته أو زيادة في تقديره لها، وإنما هو في الواقع نتيجة طبيعية لعدم الاقتناع الذي يشعر به نحو سلطة

الكبار عليه، وقيمتهم عندهم، ومدى حكمتهم وعدالتهم وحسن نيتهم نحوه. فالرفاق لا يكسبون الطفل من والديه، بل الذي يحدث في الواقع هو أن الوالدين يخسران طفلهم على الأقل إلى حين".

إن رغم الاختلافات بين الباحثين خاصة مع تعدد العوامل المتحكمة والمتداخلة في إتباع الطفل لرفاقه مقارنة بأسرته، إلا أننا لا نستطيع في النهاية أن نلغي احتمالية التأثير السلبي الذي يمكن أن ينجر من خلاله تفاعل الطفل مع جماعة الرفاق، قد يقود إلى تعلم سلوكيات خاطئة ينتج عنها خلل في العلاقة بين الطفل ووالديه أو بين الطفل ومجتمعه، وبالتالي تصبح تلك السلوكيات مهددة ومضرة بالأسرة والمجتمع والطفل في حد ذاته.

خاتمة:

من خلال ما تم استعراضه ومناقشته نستطيع أن نضع إجابات محددة على التساؤلات التي انطلق منها هذا البحث النظري، وبذلك فالحكم على السلوك من حيث كونه امتثالاً أو انحرافاً يستند أساساً على المعايير الاجتماعية، التي وإن كانت متقفاً عليها من المجتمع إلا أنها تتباين وتختلف حسب الجماعات المنتمية لها الفرد، ومرونتها قد يتولد عنها صراعاً يخير فيها الفرد بين إتباع جماعة والانحراف عن جماعة أخرى. لذلك لا يعتبر معيار الجماعة هو المحدد الوحيد لامتنال الفرد أو انحرافه، بقدر ما تتدخل عوامل أخرى، أحداها تتعلق بالجماعة من حيث قوة ضبطها وجاذبيتها ومدى إشباعها لاحتياجات العضو وأخرى تتعلق بالفرد العضو في حد ذاته. بالإضافة إلى أن الأثر المزدوج للامتثال والانحراف من حيث الإيجابية أو السلبية يلغي التسليم بفكرة كون الامتنال سلوك مقبول، والانحراف سلوكاً غير مقبول. والمقبولية من عدمها ترتبط بعدد من الأسس؛ إحداها تتعلق بمعيار الجماعة في حد ذاته من حيث مدى مقبوليته في الأساس، والأخرى تتعلق بالفرد وسلوكه الامتثالي أو الانحرافي، من حيث مدى وعي الفرد بوجود سلوك مشكل، والأهداف من ممارسة سلوكه، ومدى خطورة واستمرارية السلوك. وإن تفضيل الفرد لجماعة دون أخرى في حال تساوت من حيث قوة تأثيرها على الفرد يخضع بدوره لعوامل أهمها الجماعة الأكثر قيمة وما يرتبط بهذه القيمة من إشباع حاجات الفرد خاصة ما تعلق منها بالقبول والاحترام والمكانة والانتماء.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد،. يونس، هاني،. وحافظ، وحيد (2009). ثقافة الطفل (ط3). عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- أبو أسعد، أحمد،. والتخاينة، رشاد (2014). مدى تلبية الحاجات النفسية والاجتماعية للطلبة الأيتام في مدارس محافظة الكرك استناداً لهورني. مجلة العلوم التربوية. 2(4). ص 699-724. متاح على: http://search.shamaa.org/PDF/Articles/EGJes/JesVol22No4P2Y2014/jes_2014-v22-n4-p2_699-724.pdf
- أبو النيل، محمود (2009). علم النفس الاجتماعي . عربيا وعالميا (ط1). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- إسماعيل، محمد (2010). الطفل من الحمل إلى الرشد (ط1). عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

- جامع، محمد (2010). علم الاجتماع الأسري وتحليل التوافق الزوجي والعنف الأسري. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.
- حجاج، علي (1986). نظريات التعليم - دراسة مقارنة (ج2). الكويت: سلسلة عالم المعرفة، متاح على: <http://www.gulfkids.com/pdf/TalemA.pdf>
- الخواجه، محمد (2011). المشكلات الاجتماعية - رؤية نظرية ونماذج تطبيقية - (ط1). القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.
- الخلوة، ناصر؛ ورستم، رسمي (2010). الأسرة وتربية الطفل (ط1). عمان: دار الفكر ناشروون وموزعون.
- الديدي، هدى (2010). الحاجات النفسية للتلاميذ المتأخرين دراسيا بمدينة الأبيض وعلاقتها بأساليب المعاملة الوالدية والمستوى الاقتصادي الاجتماعي. رسالة (دكتوراه) غير منشورة. (جامعة الخرطوم، السودان). متاحة على: <http://khartoumspace.uofk.edu/handle/123456789/11903>
- رضوان، شفيق (2008). علم النفس الاجتماعي (ط2). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات ونشر والتوزيع.
- رمضان، السيد (2011). التأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفين. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- زرارقة، فيروز (2014). الأسرة والانحراف - بين النظرية والتطبيق - . عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- زغير، رشيد،، وصالح، يوسف (2010). الانحراف والصحة النفسية. (ط1). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- السيد، فؤاد،، وعبد الرحمن، سعد (2000). علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الظفيري، نواف (2012). العلاقة بين المهارات الاجتماعية والحاجات النفسية لدى طلبة الصف العاشر بدولة الكويت - دراسة مقارنة بين الطلبة العاديين وذوي صعوبات التعلم - . مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس. 10(4).
- ص ص 65-93 . متاح على: http://www.seciauni.org/uploads/magazine_topics/topic_8f545b1df8cfc40da974c3d6f5ebad24.pdf
- عامر، طارق (2015). المؤسسات التربوية في الوطن العربي ودورها في تنشئة وتربية الطفل - خلفيا، اجتماعيا، سياسيا - (ط1). القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع.
- عبد الله، معتز،، وخليفة، عبد اللطيف (2001). علم النفس الاجتماعي. القاهرة. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- العتوم، يوسف (2008). علم نفس الجماعة - نماذج نظرية وتطبيقات عملية - (ط1). عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- عفيفي، عبد الخالق (2011). بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عمر، معن (2005). علم المشكلات الاجتماعية (ج 2، ط1). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- العيسوي، عبد الرحمن (2006)، تفاعل الجماعات البشرية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- العيسوي، عبد الرحمن (2011). الجنوح وأطفال الشوارع. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- غيث، محمد.، سعد، إسماعيل (2012). المشكلات الاجتماعية - بحوث نظرية وميدانية - . الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- قطامي، يوسف (2014). نمو شخصية الطفل (ط1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- القطناني، علاء (2011). الحاجات النفسية ومفهوم الذات وعلاقتها بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة الأزهر بغزة في ضوء نظرية محددات الذات. رسالة (ماجستير) غير منشورة. (جامعة الأزهر، غزة- فلسطين). متاحة على: http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0044753
- كركوش، فتيحة (2011). ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- كمال، طارق (2012). الانحراف الاجتماعي - الأسباب والمعالجة - . الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- ليلة، علي (2006). الطفل والمجتمع - التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي - . الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- معاينة، عبد الرحمن (2007). علم النفس الاجتماعي (ط2). عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

- مكلفين، روبرت، وغروس، ريتشارد (2002)، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي (ط1). (حداد. ياسمين وآخرون ، مترجم). عمان: دار وائل للنشر.
- ولي، باسم،، والمطوع، محمد (2004). المدخل إلى علم النفس الاجتماعي (ط1). الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

- Asch, S. (1955). Opinion and Social pressure. Scientific American. 193(5). Retrieved from: www.columbia.edu/cu/psychology/terrace/w1001/reading/asch.pdf
- Cialdini, R., & Goldstein, N. (2004). Social influence: Compliance and conformity. Annual Review of Psychology. Retrieved from: <http://www2.psych.ubc.ca/~schaller/Psyc591Readings/CialdiniGoldstein2004.pdf>
- Kuntz, K., & Gunderson, S. (without date). Non-normative and prosocial conformity: A study of rural and urban differences. Retrieved from: <https://pdfs.semanticscholar.org/3cd6/d3e7e5d15f8a3d55227b1d51ee3f7a2aa525.pdf>
- Rashotte, L. (2007). Social influence. The blackwell encyclopedia of social psychology 9. Retrieved from: http://www.sociologyencyclopedia.com/fragr_image/media/social

- ابراهيمى، كوثر وبلوم، محمد(2018). الامتثال والانحراف: رؤية تحليلية. مجلة العلوم النفسية والتربوية. 7(2). 130-150.